نمذجة الأمن الاقتصادي القومي والإنساني في مصر باستخدام التكامل المشترك

Modelling the Egyptian National and Human Security Using the Cointegration Method .

حسام الدين محمد عبد القادر
أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد
كلية التجارة، جامعة عين شمس.
البريد الاكتروني:
drhos620@bus.asu.edu.eg

جهاد عادل أحمد فراج
باحثة اقتصادية
كلية التجارة، جامعة عين شمس.
البريد الاكتروني:
gehad.fragg@gmail.com

الملخص:

لقد غير البعد الاقتصادي من الأمن القومي خريطة سيادة الدول؛ فبعد أن سادت نظرية الاقتصاد الأقوى والحرب الباردة، أصبحت الدول المتربعة عالمياً هي من تمتلك أمناً اقتصادياً قومياً قوياً. ولقد أثارت العلاقة بين الأمن الاقتصادي القومي والشق الإنساني منه العديد من الجدل بين المختصين، وهذا مرجعه إلى أنه وفقاً للنظرية هناك ثمة علاقة وتأثير من الأول على الثاني، إلا أن الدراسات التطبيقية والقياسية وجدت صعوبة بالغة في تقدير هذا الأثر وقياسه. ويستهدف هذا البحث بناء وقياس المؤشرات المركبة للأمن الاقتصادي القومي والإنساني وتقدير العلاقة بينهما في جمهورية مصر العربية خلال الفترة 1980م - 2015م، وذلك في ضوء توافر البيانات وحدود الدراسة، وباستخدام نماذج التكامل المشترك Cointegration- وفقاً لطريقة Engle-Granger وكذلك ARDL. وتشير نتائج الدراسة إلي وجود علاقة معنوية إحصائية بين الأمن الاقتصادي الإنساني والأمن الاقتصادي القومي في مصر خلال فترة الدراسة، والتي تجلت في قيم معامل التحديد R^2 التي تراوحت قيمتها بين 60 % و97 % للنماذج محل البحث. وبالاعتماد على معدل سرعة التعديل، تم التوصل إلى أن أقل فترة لتصحيح الاختلالات سنتان وأقصى فترة 9 سنوات.

كلمات مفتاحية: *الأمن الاقتصادي الإنساني، الأمن الاقتصادي القومي، التكامل المشترك، المؤشرات المركبة.*

Abstract:

The Economic dimension of the National Security has changed the map of states sovereignty; where after the prevailing of strongest economy theory and cold war, the countries that occupy the world are the ones who possess strong national economic security. The relationship between Human Economic Security (HES) and National Economic Security (NES) has raised many controversies among economists. According to the theory (HES) may cause (NES), but applied studies faced difficultly in estimating this relationship. Therefore, this study is trying to establish and measure the compounding indicators of (NES) and (HES) for estimating this relationship in Egypt during the period 1980 – 2015, considering the availability of data and the limits of study.Moreover, Cointegration models, i.e. Engle-Granger and ARDL, are used to estimate this relationship. The results revealed a statistically significant relationship between (HES) and (NES) in Egypt during the study period. Additionally, the results revealed that the Egyptian economy needs two years up to nine years, according to the speed of adjustment, to correct the economic imbalance.

Keywords: Human economic security, national economic security, Cointegration, Engle-Granger Model, compounding indicators.

JEL Classification: Z0, C22.

1.مقدمة

استناداً لما أيدته التجارب الدولية المختلفة، وما أعقبها من اختلاف خريطة سيادة الدول؛ نجد أن الأمن القومي لا يتحقق سوى بتحقق البعد الاقتصادي منه، فأصبحت السيادة الاقتصادية بدلاً من العسكرية سبيل تحقيق الأمن القومي للدول؛ حيث أحلت القدرة الاقتصادية التنافسية محل العسكرية، ومن ثم أصبحت هدف ووسيلة تسعى إليه الدول؛ للحفاظ على سيادتها.[1]

1-1.المشكلة:

بالرغم من التوجه نحو تحقيق الأمن الاقتصادي القومي كأداة لتحقيق الأمن القومي؛ إلا أن مصر تُعاني من مشاكل في اتخاذ هذا السبيل لتحقيق الأمن القومي؛ وذلك لكثرة مهددات تحقيقه. فعلى المستوى المحلي، كانت المهددات أهمها: فجوة تكنولوجية انعكست على الصناعة،[2] والاعتماد على مصادر الدخل الريعية،[3] والتحول إلى الاقتصاد القائم على الاستيراد، وأيضاً عدم تنوع القطاعات الإنتاجية.[4]

وفي ضوء تهديدات الأمن الاقتصادي القومي، لم تستسلم مصر بل حاولت تجاوز هذه التهديدات لتحقيق مرتكزات الأمن الاقتصادي القومي، ولكن لم تؤتى هذه المحاولات جدواها إلى أن جاءت ثورة يناير لتُعبِر عن السبب الرئيسي لعدم تحقيق هذه المحاولات جدواها؛ وهو إغفال الأمن الاقتصادي الإنساني.

وانطلاقاً من ذلك تتمثل المشكلة الرئيسية في هدر الأمن الاقتصادي القومي المصري؛ وأن تقدير العلاقة بين الأمن الاقتصادي القومي والإنساني-كأهم مؤثر في الأمن الاقتصادي القومي-يتطلب قياس الأمن الاقتصادي القومي والإنساني من خلال وضع مؤشرات مركبة لكل منها، فضلًا عن أهمية التطرق إلى مهددات الأمن الاقتصادي الإنساني والمُتمَثِلة في الفقر، والبطالة، وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية.

---

(1) الغمري، عاطف. (2012). أولوية الأمن القومي الاقتصادي. [أون لاين] مُتاح على: www.digital.ahram.org.eg. [Accessed 18 7 2012].

(2) عبد العليم، طه. (2012). رؤية استراتيجية للأمن الاقتصادي المصري. كراسات استراتيجية - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 235، مؤسسة الأهرام.

(3) المرجع السابق مباشرةً.

(4) الكواز، أحمد. (2013). السياسات الاقتصادية التقليدية والاستقرار الاجتماعي. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، عدد خاص، اقتصاديات الربيع العربي، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 15(1)، ص ص. 11-81.

1-2 الفرض:

يمكن استخدام الأساليب الإحصائية في تكوين مؤشرات مركبة للأمن الاقتصادي القومي ومرتكزاته والأمن الإنساني في مصر، وكذا يمكن استخدام نماذج التكامل المشترك في تحقيق الأمن الاقتصادي القومي المصري ومرتكزاته.

1-3 الأهداف:

يهدف البحث إلى التعرف على الأمن الاقتصادي القومي وقياسه، ومعرفة أثر الأمن الاقتصادي الإنساني عليه؛ باستخدام نماذج التكامل المشترك، وذلك من خلال:

1. التعرف على مفاهيم الأمن الاقتصادي القومي والإنساني.
2. قياس الأمن الاقتصادي القومي والإنساني في مصر.
3. اختيار نموذج قياسي يوضح مدى تأثير الأمن الاقتصادي الإنساني ومهدداته على الأمن القومي ومرتكزاته في مصر.

1-4 الأهمية:

يستمد البحث أهميته من أهمية الأمن الاقتصادي القومي الذي نُعاني من هدره، وكذا من أهمية منهجية الدراسة المعتمدة على تكوين مؤشرات مركبة للأمن الاقتصادي القومي والإنساني، ثم استخدام نماذج التكامل المشترك لمحاولة تحقيق الأمن الاقتصادي القومي من خلال التأثير على أهم مهددات الأمن الاقتصادي الإنساني المُتمَثِلة في (الفقر، والبطالة وعدم العدالة الاجتماعية)، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والسيادة الاقتصادية، والاستقلال الاقتصادي.

1-5 الحدود:

مصر خلال الفترة من 1980م إلى 2015م.

1-6 المنهجية والأسلوب:

المنهج الاستقرائي، وأسلوب النماذج القياسية من خلال استخدام نماذج التكامل المشترك.

1-7 الخطة: ينقسم البحث إلى قسمين بالإضافة إلى النتائج والتوصيات:

القسم الأول: المؤشرات المركبة لكل من الأمن الاقتصادي القومي والإنساني، ومدي تأثير الأمن الاقتصادي الإنساني على الأمن القومي في مصر.

2-الأمن الاقتصادي القومي، والأمن الاقتصادي الإنساني

2 - 1 المؤشر المركب للأمن الاقتصادي القومي

يعتبر تقرير (الأمن المشترك)[5] نقطة الانطلاق نحو مفهوم الأمن الشامل، والذي أكد على مساوئ اعتبار الأمن العسكري هو السبيل الأوحد لتحقيق الأمن القومي. وبالرجوع إلى التجارب الدولية التي اهتمت بالقدرات العسكرية فحسب، وأهملت كافة جوانب الأمن القومي الأخرى بما فيها الاقتصادية والاجتماعية؛ مثل الاتحاد السوفيتي الذي نجده انهار كلياً، [6] وأيضاً أوروبا الشرقية، ويوغسلافيا التي دمرتها الخلافات العرقية والقومية،[7] ووفقاً للتجارب الفعلية التي كان لإهمال الأمن الاقتصادي الدور الأهم في انهيار كيانات كبرى، يسلط هذا البحث الضوء على الأمن الاقتصادي القومي في مصر للفترة محل البحث.

يُعرَّف الأمن الاقتصادي القومي بأنه «قدرة الدولة على مواجهة الأخطار والتحديات الداخلية والخارجية لضمان تحقيق استقرارها الاقتصادي، وسيادتها الدولية، واستقلالها الدولي، وذلك باستخدام كل ما تملكه الدولة من أدوات وموارد لتحقيق تنمية اقتصادية، وتحقيق تنافسية عالمية، وتقليص الانكشاف الخارجي[8] والتبعية».

فعند غياب الأمن الاقتصادي، لا تستطيع الدولة تحقيق الأمن القومي، حتى وإن كانت مُعتمِدة على البُعد العسكري. فالبُعد العسكري لا يؤتى بثماره دون تحقيق الأمن الاقتصادي الذي يضمن الاستقرار الاقتصادي الداخلي قبل الخارجي. فعندما يختل الأمن الاقتصادي يختل الاستقرار الداخلي والخارجي، ومن ثم تنتشر مظاهر العدوان على الدولة من قبل الأفراد، وبين الأفراد وبينهم البعض، مما يجعل القوة العسكرية تتوجه لفض هذه المنازعات، ولا تقدر على مواجهة أي عدوان خارجي.[9]

---

(5) الصادر عن لجنة بالمى Palme Commission، والتى تُسمى اللجنة المستقلة لقضايا نزع السلاح والأمن، وتشكلت عام 1980 م.

(6) مسلم، طلعت أحمد، (1992). حرب الخليج والأمن القومي (الطبعة الأولى). قبرص: دار الملتقى للنشر.

(7) المرجع السابق مباشرةً.

(8) بمعنى أن تكون الدولة أكثر تأثراً بأية تغيرات سياسية أو اقتصادية للدول التي يأتي منها مصادر الدخل (المناعى، 2008).

(9) البشري، محمد الأمين. (2000). الأمن العربي - المقومات والمعوقات (الطبعة الأولى). الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

وانطلاقاً من تعريف الأمن الاقتصادي القومي وأهميته، سوف في الفقرات التالية أهم مرتكزات الأمن الاقتصادي القومي في مصر، أي مظاهر تحقق الأمن القومي وفقاً للبعد الاقتصادي منه.

أولاً: الاستقرار الاقتصادي: نجد أن التنمية هي التي تضمن استمرارية قدرة الدولة على الإنتاج من خلال ضمان وسائل الإنتاج المختلفة عبر الزمن، ومن ثم ضمان استمرارية توليد الدخل وكذلك ضبط معدلات التضخم وأسعار الفائدة، وهذا بدوره يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي ومن ثم تعزيز الأمن الاقتصادي.

يتم التعبير عن الاستقرار الاقتصادي من خلال مؤشر مُركَب مُكوَّن من ثمانية مؤشرات فرعية تم توضيحها في الجدول رقم (1)، ولقد أكدت نتائج تحليل الحساسية من خلال معامل ألفا كرونباج صلاحية اختيار المتغيرات وتصنيفها؛ حيث تعدت قيمة معامل ألفا كرونباج 0،60، وتم تقدير البيانات المفقودة للمؤشرات الفرعية باستخدام الوسيط، ثم التنميط باستخدام أسلوبي المعيارية بعد عكس قيم المؤشرات الجزئية التي تتناسب تناسباً عكسياً مع المؤشر، وإعادة القياس. وأخيراً، يتم التجميع باستخدام أسلوب التجميع الإضافي باستخدام الأوزان المتساوية.

وبتحليل أهم المؤشرات الدالة على الاستقرار الاقتصادي، يمكن توضيح ما يلي:[10] أن نمو إجمالي GDP (% سنوياً) - والذي يعكس قدرة الاقتصاد القومي على التوسع المستمر، ومن ثم يؤدي إلي تحقق الاستقرار الاقتصادي - متذبذب وآخذ في اتجاه الهبوط، مما يعكس ضعف القوة الاقتصادية. وإذا تم مقارنته بنظيره في الصين - كأحد الدول التي اتخذت الأمن الاقتصادي القومي سبيل لتحقيق الأمن القومي- نجده منخفضًا عنها، حيث بلغت فميته عام 1981م 5،2 % مقارنةً بـ 3،8 %، وكذلك في عام 2015 م كان 6،9 % مقارنة بـ 4،4 %.[11] كما اتجه إجمالي الادخار (% من GDP) إلى الهبوط، مما يدل على ضعف القدرة على تمويل الاستثمارات، ومن ثم تهديد الاستقرار الاقتصادي. وكذلك اتجهت معدلات التضخم (% سنوياً) إلى الهبوط من عام 1980م إلى عام 2001م لتصل إلى 2،27 % مما عزز الاستقرار الاقتصادي، ثم تلاها

(10) فراج، جهاد عادل أحمد ، (2017). استخدام النماذج القياسية في اقتراح استراتيجية للأمن الاقتصادي المصري. (رسالة ماجستير)، كلية تجارة، جامعة عين شمس.

(11) World Bank (2017). World Development Indicators [Online] Available at: http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=2&series=NY.GDP.MKTP.KD.ZG&country Accessed 23/ 7/ 2017].

ارتفاع معدلات التضخم (% سنوياً) لتصل إلى 10،36 % في عام 2015م. بينما اتجهت الاستثمارات (والمُعبَر عنها بالإجمالي العام للاستخدامات الاستثمارية المُنفَذة) إلى الصعود من عام 1980م إلى عام 2015م مما عزز الاستقرار الاقتصادي. كما نُلاحظ أن عجز ميزان المدفوعات (% من GDP) قد أدى إلى تهديد الاستقرار الاقتصادي؛ حيث أن الفائض في ميزان المدفوعات يعتبر وسيلة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي. كما اتجه سعر الفائدة على الإقراض إلى الارتفاع حتى عام 1992م مما كان يهدد الاستقرار الاقتصادي؛ وذلك نظرًا لارتفاع تكلفة الاستثمارات، من ثم انخفاض الحافز على الاستثمار. ثم اتجه سعر الفائدة على الإقراض نحو الانخفاض، ليصل إلى 11،36 % في عام 2015م. بينما اتجه إجمالي التكوين الرأسمالي (% من GDP) إلى الهبوط، مما يدل على نقص الاستثمارات الجديدة، والذي يؤدى بدوره إلى التراجع الاقتصادي، وبالتالي تهديد الاستقرار الاقتصادي.

وبالاعتماد على المؤشر المُرَكَّب للاستقرار الاقتصادي المكون من المؤشرات الثمانية سالفة الذكر باختلاف طرق التنميط المختلفة المعيارية STZوإعادة القياس STR، نُلاحظ توجه المؤشر المُرَكَّب نحو الانخفاض حتى عام 1985م، ثم التوجه نحو الارتفاع حتى عام 2015م.

ثانياً: السيادة الاقتصادية: السيادة تعني العلو؛ أي تكون سلطة الدولة هي العظمى وهذا على المستوى الداخلي، وتكون ذات وضع عالمي مرتفع على المستوى الخارجي.[12] فأصبحت السيادة الاقتصادية هي أساس السيادة السياسية. [13] وتتمثل السيادة الاقتصادية في القدرة التنافسية التي تعتبر مقياس يقارن بين جودة الاقتصاد المحلي والاقتصادات الدولية بمرور الوقت.[14] ويعد تراجع التنافسية الاقتصادية من أهم مهددات الأمن القومي.[15] فعندما تتمكن الدولة من تحقيق اندماج عالمي قوي، محققةً بذلك قدرة تنافسية عالية، تكون بذلك حققت السيادة ومن ثم الأمن الاقتصادي.

(12) الشقحاء، فهد محمد. (2004). الأمن الوطني: تصور شامل (الطبعة الأولى). الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

(13) أمين، رباب علي جميل. (2010). التبعية الغذائية العربية والأمن القومي العربي – الأسباب والآثار. (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

(14) مصطفي، لؤى صادق الحاج. (2005). القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الفلسطينية وآفاق تطورها. (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

(15) وديع، محمد عدنان. (2003). القدرة التنافسية وقياسها. سلسلة جسر التنمية (العدد 24)، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

ونظراً لعدم إتاحة بيانات لمؤشر التنافسية إلا منذ عام 2006 م؛ فمن ثم سوف يتم قياس التنافسية من خلال بعض المؤشرات بما يتوافق مع الخلفية النظرية السابقة.

وبتحليل أهم المؤشرات الدالة على السيادة الاقتصادي يمكن توضيح ما يلي:[16] تردي نصيب مصر في الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الاستثمار العالمي، مما يعكس تدني حصة الدولة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، ومن ثم انخفاض قدرتها التنافسية؛ حيث يُلاحَظ اتجاه في الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الاستثمار العالمي نحو الهبوط خلال الفترة من عام 1980م إلي عام 2015م، فضلاً عن ارتفاع نصيب مصر من عجز الميزان التجاري العالمي، الأمر الذي يعكس تراجع التنافسية، وأيضاً انخفاض نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة من الصادرات السلعية، الأمر الذي يعكس عدم قدرة الاقتصاد المحلي على دخول الأسواق الأجنبية بسلع ذات أهمية اقتصادية كبرى، مما يؤدي إلي تراجع التنافسية، وكذلك تدني إجمالي القيمة المضافة (% من GDP)، لكن كان هناك اتجاه صعودي لهذه النسبة خلال بعض الفترات. كما نُلاحِظ أيضًا الاتجاه الهبوطي لمؤشر الانفتاح الاقتصادي[17].

وبالاعتماد على المؤشرات سالفة الذكر، يمكننا تكوين المؤشر المُركَب للسيادة الاقتصادية، والتي توصلت نتائج تحليل الحساسية من خلال معامل ألفا كرونباج إلى أن أعلى قيمة لمعامل ألفا كرونباج هي 0،580، 0،468، وذلك بعد استبعاد مؤشر الانفتاح الاقتصادي للفترتين من 1960، 1980 على الترتيب، وباستخدام الوسيط في تقدير البيانات المفقودة، وأسلوبي المعيارية بعد عكس قيم المؤشرات الجزئية التي تتناسب تناسباً عكسياً مع المؤشر، وإعادة القياس في التنميط، والتجميع الإضافي بالأوزان المتساوية. ونجد أن المؤشر المُركَب للسيادة الاقتصادية متذبذب بين الصعود والهبوط ، وذلك من خلال أسلوبي المعيارية SOVZ، و إعادة القياس SOVR وبعد استبعاد صادرات التكنولوجيا المتقدمة، وباستخدام كلا الأسلوبين SOVZ new، SOVR new.

ثالثاً: الاستقلال الاقتصادي: كلما كانت الدولة قادرة على إشباع حاجاتها الاستراتيجية دون اللجوء إلى المؤسسات الدولية والدول الأخرى، وقللت نسبة اعتمادها على مصادر الدخل الريعية، كلما تخلصت من التبعية والانكشاف، ومن ثم حققت استقلالاً يظهر في سيطرة الدولة على سلطة تقرير خياراتها الداخلية والخارجية، ومن ثم حققت الأمن القومي.

(16) فراج، جهاد عادل أحمد. (2017)، مرجع سبق ذكره.

(17) التجارة الدولية سلعية وخدمية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

يتم التعبير عن الاستقلال الاقتصادي من خلال مؤشر مُركَب مكون من ثمانية مؤشرات فرعية تم توضيحها في الجدول رقم (1) ولقد توصلت نتائج تحليل الحساسية من خلال معامل ألفا كرونباج إلى أن أعلى قيمتين للمعامل للفترة من 1960 هما 0،494 بعد استبعاد واردات الوقود، و0،551 بعد استبعاد واردات الوقود وواردات المواد الغذائية. وأعلى قيمة للمعامل للفترة من 1980 هي 0،689 بعد استبعاد واردات الوقود؛ حيث تم تقدير البيانات المفقودة للمؤشرات الفرعية باستخدام الوسيط، ثم التنميط باستخدام أسلوبي المعيارية وإعادة القياس، وأخيراً يتم التجميع باستخدام أسلوب التجميع الإضافي باستخدام الأوزان المتساوية.

بتحليل أهم المؤشرات الدالة على الاستقلال الاقتصادي المكونة للمؤشر المُركَب للاستقلال الاقتصادي نُلاحظ ما يلي:[18] اتجهت صادرات الوقود (% من الصادرات السلعية) نحو الصعود خلال الفترة من عام 1980م إلي عام 1985م، لتصل إلي أعلى قيمة لها وهى 68،14 %، مما يدل على زيادة نسبة دخل الدولة غير المُعتمِد على سواعد أبناءها، ذلك الدخل المنخفض في قيمته المضافة، ومن ثم يوقع الدولة في فخ الانكشاف الخارجي إذا ما قررت الدول المُستورِدة الاستغناء عنه، ومن ثم يهدد الاستقلال الاقتصادي. ولكن يلاحظ اتجاه صادرات الوقود (% من الصادرات السلعية) نحو الهبوط في عام 2014م لتصل إلي 23،878 % ، مما يعكس تعزيز الاستقلال الاقتصادي. وقد اتجهت واردات الوقود (% من الواردات السلعية) نحو الارتفاع، مما يعكس بدوره زيادة التبعية وتقليص الاستقلال الاقتصادي. بينما اتجهت واردات المواد الخام الزراعية (% من واردات السلع) نحو الهبوط، مما يعزز الاستقلال الاقتصادي. بينما لم يتضح اتجاه معين لكل من من نصيب قناة السويس، والسياحة (% من GDP)،[(19)] وتحويلات العاملين في الخارج (% من GDP) [20]. بينما اتجه نصيب صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات الرسمية المُتلقاه (% من GDP) نحو الهبوط مما يعزز الاستقلال الاقتصادي. في حين اتجه الدين العام الخارجي (% من GDP) نحو الارتفاع من عام 1980م إلى عام 1991م الأمر الذي يعكس إمكانية الوقوع في فخ التبعية والانكشاف

(18) فراج، جهاد عادل أحمد، (2017)، مرجع سبق ذكره.

(19) مما قد يعني أن أحد المصادر الهامة للناتج المحلي يقع تحت سيطرة دول أخرى، لأنه ناتج من غير سواعد أبناء البلد، مما يعني إمكانية وقوع الدولة في الجبر السياسي، وإلا انقطع عنها هذا المصدر. ومن ثم كلما زادت نسبة هذا المؤشر كلما زاد الانكشاف الخارجي ،ومن ثم انخفض الاستقلال الاقتصادي.

(20) كلما زادت تحويلات العاملين في الخارج (% من GDP) كلما أصبح أحد مصادر الناتج القومي الهامة تحت سيطرة بلدان أخرى، مما يعزز من الانكشاف الخارجي، الذي يحدث عندما تقرر الدول الأخرى الاستغناء عن العمالة التي لديها، أو تريد عمل جبر سياسي لأمر ما، مما يؤدي إلى انخفاض الاستقلال الاقتصادي.

الخارجي، ومن ثم تهديد الاستقلال الاقتصادي، بينما بدأ توجه المؤشر الأخير نحو الانخفاض ليصبح 1،17 % في عام 2014م مما يعزز الاستقلال الاقتصادي.

وبالاعتماد على المؤشر المُركَّب للاستقلال الاقتصادي المكون من المؤشرات سالفة الذكر، وذلك من خلال أسلوبي المعيارية INDZ، وإعادة القياس INDR وأيضاً بعد استبعاد نصيب السياحة من الناتج المحلي الإجمالي باستخدام كلا الأسلوبين INDZ new،INDR new ، نُلاحظ اتجاه المؤشر المُركَّب نحو إلى الانخفاض إلى عام 1992م، ثم الاتجاه نحو الارتفاع إلى عام 2015م.

وأخيراً نصل إلى المؤشر المُركَّب للأمن الاقتصادي القومي (المتغير التابع) المُعتمِد على المؤشرات المُركَبة لكل من الاستقرار الاقتصادي، والسيادة الاقتصادية، والاستقلال الاقتصادي وذلك من خلال أسلوبي المعيارية ESZ، وإعادة القياس ESR، نلاحظ ارتفاع المؤشر المُركَّب للأمن الاقتصادي القومي خلال الفترة من عام 1960م إلى عام 2012م.

2-2-المؤشر المركب للأمن الإنساني، ومدى تأثيره على الأمن الاقتصادي القومي

انطلاقاً من الفقرات السابقة والتي تناولت الأمن الاقتصادي القومي، يمكن القول أن تحقيق الأمن الاقتصادي القومي مرتبط بالاستخدام الكفء لكافة موارد الدولة، ولعل أهم مورد يمكن أن تستخدمه الدولة هو المورد البشري. وهذا ما أيدته الأمم المتحدة بإنشاء البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (United Nation Development Program(UNDP الذي أهتم بالمورد البشري وتنميته، وأصدرت تقاريرها المعنونة "تقارير التنمية البشرية".[21]

ويمكن تعريف الأمن الاقتصادي الإنساني بأنه "تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة زمنياً وواسعة النطاق النابعة من التعرض للأذى الحسي مع عدم شعوره بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية، وعدم توافر الحد الأدنى من متطلبات العيش الكريم والمتأصل في الفقر البشري والمادي، وعدم الاستقرار في المنازل أو الوظائف».

وقد أوضح "تقرير التنمية الإنسانية العربية" لعام 2009 المُسمَى بـ "تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية" أهمية الأمن الإنساني لتحقيق الأمن الاقتصادي القومي، وذلك بالتركيز على عدد من النقاط أهمها:[22]

(21) United Nations (2015). United Nations Development Program. [Online] Available at: www.undp.org [Accessed 1 4 2015].

(22) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2009). تقرير التنمية الإنسانية العربية تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية 2009. بيروت: شركة كركي للنشر.

1-أنه لا قيمة لأمن الدولة بدون الاهتمام بأمن الإنسان. فعند تحرر الأفراد من الخوف والحاجة يقرون بالشرعية السياسية والاقتصادية، ويكون لديهم الرغبة في الدفاع والتصدي لأي أخطار تهدد الأمن الاقتصادي.

2-أنه عند انهيار الأمن الإنساني ينتشر الإرهاب، وبالتالي يتم تدمير الدول سياسياً وعسكرياً، وبالتبعية اقتصادياً.

وبالاعتماد على تعريف الأمن الاقتصادي الإنساني، تم التوصل إلى أهم مهدداته؛ حيث أنه التحرر من عدم توافر الحد الأدنى من متطلبات العيش الكريم، من ذلك نستنتج أن المهدد الأول هو (الفقر بشقيه). فضلًا عن التحرر من عدم الاستقرار في الوظائف، ومن ذلك نستنتج أن المهدد الثاني هو (البطالة). بالإضافة إلى التحرر من عدم الشعور بالعدالة الاجتماعية، من ذلك نستنتج المهدد الثالث وهو (العدالة الاجتماعية). وبنظرة مُجمَلة على مصر، نجد أنها تقع ضمن شريحة الدول متوسطة التنمية البشرية، بترتيب 112 من إجمالي 186 دولة، مما يعكس تدني وضع مصر فيما يخص التنمية البشرية. وقد انخفضت قيمة مؤشر التنمية البشرية (HDI) من 0،807 لعام 1980.[23] إلى 0،691 لعام 2015م.[24]

وسوف تتناول فيما يلي تحليل وقياس مهددات الأمن الإنساني، وصولاً للمؤشر المُركَّب له، ومدي تأثير مهددات الأمن الإنساني على الأمن القومي.

أولاً: الفقر: يؤثر الفقر بشقيه - الفقر في الدخل والفقر البشري- بالسلب على مرتكزات الأمن الاقتصادي القومي؛ حيث يهدد الاستقرار من خلال النقم المجتمعي المُدمر للمجتمع،[25] وأيضاً تدني مستويات الصحة والتعليم التي التنمية ومن ثم تهدد الاستقرار.[26] كما أنه يهدد السيادة من خلال ما يؤدى نقص التعليم من افتقار المخرجات اللانتاجية إلى جانب تراجع

(23) الأمم المتحدة، (2014). قاعدة بيانات الأمم المتحدة الخاصة بالتنمية البشرية. [أون لاين]، مُتاح على: www.undp.org. [Accessed 2014].

(24) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2016). تقرير التنمية البشرية 2016 – تنمية للجميع. كندا: We-Martin Group.

(25) سعود، عبد الرحمن سعد عبد الرحمن. (1993). مشكلة الفقر وسبل علاجها في ضوء الإسلام. في: محمد على حيدر (محرر)، مختصر الدراسات الأمنية (ص.ص. 321 – 338). الرياض: دار المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب للنشر.

(26) سن، أمرتيا، (2004). التنمية حرية - مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر. عالم المعرفة (330)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب.

التقنية، ومن ثم تراجع المنافسة.[27] كما يوقع الفقر الدولة في فخ التبعية، والاستدانة الخارجية، مما يعزز من الانكشاف الخارجي، مما يهدد الاستقلال.[28]

وبتحليل أهم المؤشرات الدالة على الفقر نلاحظ الآتي:[29] بالنسبة للفقر في الدخل؛ يعاني المجتمع في مصر من تفشي الفقر، يعكس ذلك الاتجاه المتصاعد لخط الفقر الوطني[30]، فضلًا عن ارتفاع النفقات[31]كنسبة من الدخل، مما يدل على سهولة وقوع الأفراد في الفقر نتيجة لعدم قدرة الدخل على الوفاء بالمتطلبات الأساسية. كما نُلاحظ انخفاض معدل نمو النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية، مما يدل على صعوبة الخروج من الفقر. ونُلاحظ كذلك اتجاه نسبة معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى الانخفاض، مقارنةً بمتوسط التغير السنوي في الرقم القياسي للمستهلكين، مما يدل على أن الزيادة في الأسعار أكبر بكثير من الزيادة في الدخول، مما يعزز الدخول في الفقر.

أما بخصوص الفقر البشري؛ يعاني المجتمع في مصر من فقر متعدد الأبعاد، يظهر في ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون في الفقر متعدد الأبعاد – من حيث مستوى المعيشة والصحة والتعليم – والتي بلغت 4،2 % في عام 2014م. وبنظرة مفصلة لدليل الفقر متعدد الأبعاد لعام 2008 نجد أن 45،6 %، 46،7 %، 7،8 % من الفقر متعدد الأبعاد هو نتيجة الحرمان من التعليم، والصحة، والمستوى المعيشي مقبول على الترتيب[32]. وبالرغم من انخفاض معدل وفيات الرضع (لكل 1000 مولود حي)، إلا أن النسب مازالت مرتفعة، حيث بلغت النسبة 20،1 لكل 1000 مولود حي لعام 2015م. وبالإشارة إلى معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين، كانت النسبة متدنية حيث بلغت 73،9 % خلال الفترة من عام 2005م إلى عام 2012م، مما يدلل على زيادة الفقر البشري ويعكس أيضاً النصيب المُتدني للاستخدامات الاستثمارية الموجهة لكل من قطاعي التعليم والصحة، مما يعمق الفقر البشري.

وبعمل مؤشر مُركَّب للفقر يقوم بدمج بعض مؤشرات فقر الدخل، وكذلك فقر القدرة في مؤشر

---

(27) الشريف، حسن، (1991). التقنية «التكنولوجيا» والتكامل العربي. في: محمد صفوح الأخرس، وأخرون (محررون)، أثر التقنية على المجتمع العربي (ص.ص. 99 – 172). الرياض: دار المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

(28) سعود، عبد الرحمن سعد عبد الرحمن، (1993)، مرجع سبق ذكره.

(29) فراج، جهاد عادل أحمد فراج. (2017)، مرجع سبق ذكره.

(30) المُحدد بـ 2224 جنيه سنوياً أي بما يعادل 185 جنيه شهرياً (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2014).

(31) بخلاف القيم الإيجارية للعقارات، والإنفاق الفردي على التعليم والصحة.

(32) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2016)،مرجع سبق ذكره.

واحد، فقد أكدت نتائج تحليل الحساسية من خلال معامل ألفا كرونباج صلاحية اختيار المتغيرات وتصنيفها؛ حيث تعدت قيمة معامل ألفا كرونباج 0،60 لكل من الفترتين المستخدمتين، ولكن بعد استبعاد بعض المتغيرات الفرعية في كلا الفترتين باستخدام أسلوبي المعيارية POVZ وإعادة القياس POVR في التنميط، حيث نُلاحظ الاتجاه الهبوطي من عام 1980م إلى عام 2000م، ثم الاتجاه الصعودي إلى عام 2015م، مما يعكس تهديد الأمن القومي الإنساني.

ثانياً: البطالة: عندما ترتفع معدلات البطالة تنخفض القدرة الشرائية، مما يؤدي إلى خفض الطلب الفعال، ولا تستطيع الدولة تصريف منتجاتها فمن ثم يتهدد الاستقرار.[33] إن البطالة بصفة عامة، وطويلة الأجل بصفة خاصة، تؤدي إلى اندثار قيمة رأس المال البشري فتُفقد الإنسان مهارته تدريجياً، مما يؤدي إلى نقص القاعدة البشرية المؤهلة التي تستطيع القيام بالإنتاج التنافسي، مما يؤدي إلى تهديد التنافسية.[34] وتُعتَبر البطالة سبب ونتيجة للتبعية والانكشاف، عندما تقوم الدول باستيراد التقنية، وتزداد المشكلة عندما تستورد من يستخدمها فبهذا تزداد صفوف العاطلين العاجزين على استخدام هذه التقنية.[35]

تُعتَبر البطالة من أكثر المشاكل تحدياً للاقتصاد المصري، فبدراسة معدلات البطالة نُلاحظ أنها تتزايد بصورة أكبر من معدلات النمو، وبهذا تكون معدلات النمو غير كافية لمقابلة الاتجاه الصعودي لمعدلات البطالة. فنُلاحظ أن في بعض الفترات تزداد معدلات البطالة بالرغم من ازدياد معدلات النمو، وفي بعض الفترات تزداد معدلات البطالة وتنخفض معدلات النمو مما يزيد الموقف صعوبة.

ثالثاً: العدالة الاجتماعية: إن غياب العدالة يؤدي إلي انخفاض الطلب الفعال؛ حيث أن الميل الحدي للاستهلاك على السلع المحلية لدى الأغنياء يكون منخفض.، ولا يكون للطبقة الفقيرة تأثير على حجم الطلب الكلي، مما يعني انخفاض الطلب الفعال، وبالتالي تراجع معدلات النمو الاقتصادي، مما يهدد الاستقرار.[36] وفي المقابل يكون الميل الحدي للاستهلاك للسلع

(33) الأخرس، محمد صفوح، (1991). الأبعاد الإجرائية والنظرية لأثر التقنية على المجتمع العربي. في: محمد صفوح الأخرس (محرر)، أثر التقنية على المجتمع العربي (ص.ص. 186 – 234). الرياض: دار المركز العربي للدراسات والنشر.

(34) الأسطل، محمد مازن، (2014). العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (1996 – 2012). (ماجيستير)، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

(35) الأخرس، محمد صفوح، (1991)، مرجع سبق ذكره.

(36) كريم، بودخخ. (2010). أثر سياسات الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001 – 2009. تخصص نقود ومالية، قسم علوم التيسير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة دالي إبراهيم – الجزائر.

الكمالية والأساسية المُستورَدة مرتفعًا، مما يدفع إلي استيراد هذه السلع، وبالتالي تعميق التبعية ومن ثم الاستدانة، ومن ثم الانكشاف وبالتالي تهديد الاستقلال.[37]

بالرجوع إلى تجربة الصين، التي قررت عام 1979م التحول نحو اقتصاديات السوق، ونجد أنها نجحت بفعل تحقيق العدالة في التعليم والصحة.[38] مما يدلل على أهمية العدالة الاجتماعية لتحقيق التنافسية. ويري البعض أن المجتمع المصري يسوده حالة من غياب العدالة الاجتماعية من كافة جوانبها: (1) الاقتصادية: المُتمَثلة في حق الأفراد في التوزيع العادل لكل من الثروة والدخل، (2) الاجتماعية: المُتمَثلة في حق الأفراد في الحصول على التعليم والصحة والمرافق، (3) الإقليمية: المُتمَثلة في التوزيع العادل للدخل بين أقاليم الدولة المختلفة.[39]

وبتحليل بعض المؤشرات التي تقيس العدالة الاجتماعية بكافة جوانبها نجد: انخفاض مؤشر التفاوت في الدخل حسب التوزيع الخمسي[40]، والذي يعبر عن غياب العدالة في توزيع الدخل، حيث يحصل أفقر 20 % من السكان على تقريباً 4 % في المتوسط مما يحصل عليه أغنى 20 % من السكان وذلك من عام 2000م إلي عام 2008م، فضلًا عن انخفاض نسبة مخصصات التأمينات الاجتماعية إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي لم تتجاوز نسبة الـ 5 % ، وأخيراً نُلاحظ تدني نصيب الأجور من الدخل القومي الإجمالي، الأمر الذي يعكس غياب العدالة الاجتماعية. ويؤكد ذلك أنه وفقًا للتقسيم الوظيفي للدخل القومي، نجد أن الحاصلين على الريع والأرباح أكثر من الحاصلين على الأجور، مما يدل على غياب العدالة في توزيع الدخل.

وبعمل مؤشر مُركَّب للعدالة الاجتماعية يقوم بدمج بعض المؤشرات في كافة الجوانب في مؤشر واحد، فقد أكدت نتائج تحليل الحساسية من خلال معامل ألفا كرونباج صلاحية اختيار المتغيرات وتصنيفها؛ حيث تعدت قيمة معامل ألفا كرونباج 0،60 للفترة من 1980، وذلك باستخدام أسلوبي المعيارية SJZ وإعادة القياس SJR في التنميط، كما نُلاحظ الاتجاه الصعودي للمؤشر المُركَب للعدالة الاجتماعية مما يعزز الأمن القومي الإنساني.

وأخيراً نصل إلى المؤشر المُركَب للأمن الاقتصادي الإنساني (المتغير المستقل) المُعتمِد على الفقر، والبطالة، والعدالة الاجتماعية ذلك من خلال أسلوبي المعيارية HSZ، وإعادة

---

(37) المرجع السابق.

(38) سن، أمرتيا. (2004)، مرجع سبق ذكره.

(39) العيسوي، إبراهيم.(2013). الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي: حالة مصر. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، عدد خاص، اقتصاديات الربيع العربي، المعهد العربي للتخطيط، 15 (1)، ص ص. 193 – 257.

(40) نسبة ما يحصل عليه أفقر 20 % من السكان إلى ما يحصل عليه أغنى 20 % من السكان.

القياس HSR، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن أفضل أوزان يمكن أن تأخذها المؤشرات الفرعية للمؤشر المُركَّب للأمن الاقتصادي الإنساني هي إعطاء كل خطر الوزن وفقاً للشريحة التي تتضرر من هذا الخطر.

فالفقر يشكل خطرًا على 100 % من السكان، والبطالة تشكل خطرً على 57 % من السكان، وغياب العدالة الاجتماعية الممثلة في التأمينات الاجتماعية تشكل خطرًا على 4،7 % من السكان. وبالتالي تكون الأوزان هي 0،618، 0،353، 0،029 على الترتيب، وتعكس الاتجاه الصعودي عبر الزمن خلال الفترة من عام 1960م إلى عام 2012م.

2-التحليل القياسي لأثر الأمن الاقتصادي الإنساني على القومي

بناءً على الدراسات السابقة التي بحثت في متغيرات الدراسة[41]، توصل الباحثان إلى دالة الأمن الاقتصادي القومي المُكوَّنة مما يلي:

1-المتغير التابع: الأمن الاقتصادي القومي، والذي سيقاس بمؤشر مُركَّب مُكوَّن من الاستقرار الاقتصادي، والسيادة الاقتصادية، والاستقلال الاقتصادي.

2-المتغير المستقل: الأمن الاقتصادي الإنساني والذي سيقاس بمؤشر مُركَّب مُكوَّن من الفقر، والبطالة، والعدالة الاجتماعية.

وتتمثل الصيغة العامة للنموذج المُعبِر عن تأثير الأمن الاقتصادي الإنساني على القومي من خلال الثلاث مجموعات من النماذج التالية:

(41) فراج، جهاد عادل أحمد فراج، (2017). مرجع سبق ذكره.

(١)المجموعة الأولى

$$St = \alpha_1 + \beta_1 Pov + \beta_2 UE + \beta_3 SJ + \varepsilon_1 \quad (1)$$

$$Sov = \alpha_2 + \beta_4 Pov + \beta_5 UE + \beta_6 SJ + \varepsilon_2 \quad (2)$$

$$Ind = \alpha_3 + \beta_7 Pov + \beta_8 UE + \beta_9 SJ + \varepsilon_3 \quad (3)$$

(٢)المجموعة الثانية

$$St = \alpha_4 + \beta_{10} HS + \varepsilon_4 \quad (4)$$

$$Sov = \alpha_5 + \beta_{11} HS + \varepsilon_5 \quad (5)$$

$$Ind = \alpha_6 + \beta_{12} HS + \varepsilon_6 \quad (6)$$

$$ES = \alpha_7 + \beta_{13} Pov + \beta_{14} UE + \beta_{15} SJ + \varepsilon_7 \quad (7)$$

(٣)المجموعة الثالثة

$$ES = \alpha_8 + \beta_{16} HS + \varepsilon_8 \quad (8)$$

حيث:

β's : معاملات العلاقات بين المتغيرات التابعة والمستقلة.

α's : الحدود الثابتة.

ε's : حدود الخطأ العشوائي.

3-1-المنهجية القياسية

نظراً لعدم استقرار معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية في مستوياتها (Lev-els)، فأصبح استخدام الطرق التقليدية غير دقيق في التقدير لما ينتج عنها من انحدار زائف Spurious Regression [42] وتفادياً لذلك تُستَخدم منهجيات التكامل المشترك، التي تقوم بتحليل سلوك بواقي النماذج المُعتمِدة على السلاسل غير المستقرة فإذا تبين أنها مستقرة، يمكن استخدام النموذج في التقدير والتنبؤ.[43]

يستخدم نموذج الانحدار الذاتي ذو المبطأت الزمنية الموزعة Autoregressive Dis-tributed Lag (ARDL) كأحد نماذج التكامل المشترك، والذي تم استحداثه من قبل كلاً من

(42) Gujarati, D. N. (2004). Basic Econometrics (4th ed.). s.l.: The McGraw–Hill Companies.

(43) عبد القادر، محمد عبد القادر. (2004). الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. الإسكندرية: الدار الجامعية.

M. Hashem Pesaran و Y. Shin عام 1999م.[44] ويرجع تفضيل هذا النموذج من نماذج التكامل المشترك الأخرى إلى معالجتها مشكلة عدم التأكد بشأن خصائص السلاسل الزمنية، ودرجة استقرارها،[45] وكذلك لا يتطلب أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الرتبة،[46] واستخدامه يساعد في تقدير مكونات الأجلين الطويل والقصير معاً. ويُعتَبر مناسبًا للعينات الصغيرة،[47] ويتم تطبيقه على ثلاث مراحل؛ الأولى: مُتمَثلة في التأكد من استقرار السلاسل الزمنية على أن تكون مستقرة في المستوى I(0) أو عند الفَروق الأول I (1)، بإجراء اختبارات جذر الوحدة Unit Root tests؛ للتأكد من عدم وجود أي متغير فوق الرتبة الأولى I(1)[48]، ثم إجراء اختبارات التكامل المشترك Cointegration tests؛[49] وذلك للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، التي تظهر عندما تكون البواقي مستقرة في المستوى.

أما المرحلة الثانية: والمُتمَثلة في إكمال التحليل القياسي للعلاقات طويلة وقصيرة الأمد؛[50] حيث يتم اختيار فترة الإبطاء المثلى بالاعتماد على معيار (AIC) أو (SC)، واعتبر Pesaran أن المعيار الأخير أنسب في حالة البيانات السنوية؛ حيث يقلل فترات الإبطاء.[51]

ثم يتم تقدير معادلة تصحيح الخطأ المُقيَّد Unrestricted Error Correction Model

(44) Pesaran. M. H. & Shin. Y. (1999). An Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach To Cointegration Analysis. In: S. Strom (Ed.) Econometrics and Economic Theory in the 20th Century: The Ragnar Frisch Centennial Symposium (chapter 11). Cambridge: Cambridg University Press.

(45) الجراح، محمد بن عبد الله، (2011). مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود). مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 27(1)، ص ص. 133 – 153.

(46) Pesaran. M. H. & Shin. Y. ، (1999). مرجع سبق ذكره .

(47) Omoniyi. L. G. & Olawale. A. N. (2015). An Application of ARDL Bounds Testing Procedure to the Estimation of Level Relationship between Exchange Rate. Crude Oil Price and Inflation Rate in Nigeria. International Journal of Statistics and Application, 5(3). pp. -8190.

(48) Pesaran. M. H. & Shin. Y. ، (1999). مرجع سبق ذكره .

(49) يوسفات، علي. (2011). البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية). الجزائر، الملتقى الدولي حول: «استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة»، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة المسيلة.

(50) الشوربجي، مجدي. (2007). العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان. الجزائر، الملتقى العلمي الدولي «المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمته في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية»، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف.

(51) Pesaran. M. H. & Shin. Y. ، (1999). مرجع سبق ذكره . .

UECM)) التي ستُستخدَم لإجراء اختبارات الحدود Bounds testing[52].

ثم تقدير معادلة (ARDL) للحصول على العلاقة طويلة الأجل التي نحصل منها على حد تصحيح الخطأ (Error Correction term (ECT) الذي يشير إلى سرعة التكيف من لالأجل القصير إلى الأجل الطويل. ثم نصل إلى نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model (ECM)؛ وذلك لمعرفة مدى تقارب السلاسل الزمنية من التوازن في الأجل الطويل،[53] حيث يضاف حد تصحيح الخطأ (Error Correction Term(ECT)[54]. والمرحلة الثالثة: والمُتمَثلة في إجراء الاختبارات التشخيصية، وهي: اختبارات معنوية معامل تصحيح الخطأ، وإشارته، واختبارات الحدود.

3-2-المتغيرات، ومصادر البيانات

سيتم استخدام سلاسل زمنية سنوية للفترة من 1980م إلى 2015م لكافة المعادلات عدا المعادلات (1) التي ستكون من 1982م إلى 2015م، و(2) التي ستكون من 1987م إلى 2014م، و(7) التي ستكون من 1981م إلى 2015م. وتم توضيح مصادر البيانات في الجدول رقم (1) (الملحق).

وقد تم بناء المؤشرات المُرَكَّبة محل الدراسة باتباع طريقة تنميط المؤشرات الفرعية Stan-dardize وذلك في ظل تبني أسلوبين لتنميط المتغيرات، وهما: المعايرة Z- Scoring، وإعادة القياس Re-scaling وفقاً للمعادلات التالية:

1. المعايرة Z-Scoring:

$$I_q = \frac{X_q - \mu_X}{\sigma_X}$$

حيث I_q: المؤشر الجزئي، X_q: المتغير الجزئي، μ_X: الوسط الحسابي لقيم المتغير الجزئي، σ_X: الانحراف المعياري لقيم المتغير.

(52) Ahmed. E. M. & Krishnasamy. G. (2012). Telecommunication Investment and Economic Growth in Asian. New Zealand Economic Papers. 3(46). pp. 31-5 332.

(53) يوسفات، علي، (2011)، مرجع سبق ذكره.

(54) المصبح، عماد الدين أحمد، (2008). العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية -دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك. جمهورية مصر العربية، المؤتمر الدولي بعنوان « أزمة البطالة في الدول العربية»، المعهد العربي للتخطيط، 17 -18 مارس 2008.

2. إعادة القياس Re-Scaling:

$$I_q = \left(\frac{X_q - X_{min}}{X_{max} - X_{min}}\right)$$

$$I_q = \left(\frac{X_{max} - X_q}{X_{max} - X_{min}}\right)$$

حيث I_q: المؤشر الجزئى، X_q: المتغير الجزئي، X_{min}: أقل قيمة، X_{max}: أكبر قيمة.

ثم يتم إعطاء الأوزان المُرَجَّحة لكل مؤشر فرعي مُنمَط؛ حيث تم إعطاء أوزان متساوية لكافة المتغيرات لعدم وجود دليل على اختلاف أهمية كل مؤشر، عدا المؤشر المُرَكَّب للفقر، وفقاً لما أكدت عليه الدراسات السابقة من اعتماده على أعداد السكان المتأثرة بكل نوع من أنواع للفقر، وأخيراً التجميع من خلال استخدام أسلوب التجميع للمتغيرات Additive Aggregation Method)، من خلال ضرب كل وزن في القيمة المُنَمَّطة للمتغير.[55]

3-3-النموذج القياسي

بتطبيق خطوات نموذج ARDL على النماذج السابقة، تم التأكد من أنه لا توجد متغيرات فوق الدرجة الأولى، وذلك بإجراء اختبارات جذر الوحدة بالاعتماد على اختبار ADF، وPP؛ وذلك بالرجوع إلى الجدول رقم(2). ثم يتم تطبيق منهجية Engle-Granger كخطوة مبدئية للتأكد من التكامل المشترك؛ حيث تم التأكد من اتفاق الإشارات مع النظرية الاقتصادية، ومعنوية النماذج وفقاً لإحصائية F، وكذلك ارتفاع القوة التفسيرية وفقاً لمعامل التحديد R^2؛ كما يلي:

(55) فراج، جهاد عادل أحمد، (2017). مرجع سبق ذكره.

$$St^z = 0.90 - 1.78\ Pov^r - 0.02\ UE + 0.23\ SJ^r \quad (9)$$

σ=0.26 R^2=0.44 R^2_{adj}=0.38 F=7.798[0.00]

$$Sov^{r1} = 0.42 - 0.001\ Pov^z - 0.003\ UE + 0.04\ SJ^z \quad (10)$$

σ=0.06 R^2=0.32 R^2_{adj}=0.23 F=3.6[0.03]

$$Ind^{r1} = 0.92 - 0.63\ Pov^r - 0.002\ UE + 0.02\ SJ^r \quad (11)$$

σ=0.08 R^2=0.498 R^2_{adj}=0.45 F=10.6[0.00]

$$St^z = 0.19 + 1.51\ HS^r \quad (12)$$

σ=0.27 R^2=0.38 R^2_{adj}=0.36 F=20.59[0.00]

$$Sov^r = 0.77 + 0.11\ HS^r - 0.03\ Pr - 0.04\ Cl \quad (13)^{56}$$

σ=0.07 R^2=0.26 R^2_{adj}=0.19 F=3.77[0.02]

$$Ind^{r1} = 0.66 + 0.44\ HS^r \quad (14)$$

σ=0.09 R^2=0.30 R^2_{adj}=0.28 F=14.85[0.00]

$$ES^{z1} = 0.699 - 1.03\ Pov^r - 0.04\ UE + 0.33\ SJ^r \quad (15)$$

σ=0.17 R^2=0.46 R^2_{adj}=0.41 F=8.59[0.00]

$$ES^{z1} = 0.15 + 0.96\ HS^r \quad (16)$$

σ=0.17 R^2=0.39 R^2_{adj}=0.37 F=21.86[0.00]

وبإجراء اختبارات جذر الوحدة (Unit root test) لبواقي النماذج السابقة، تم التأكد من أن البواقي مستقرة في المستوى وذلك بالرجوع إلى الجدول رقم (3). وبعد التأكد من وجود تكامل مشترك سنقوم بخطوات النمذجة، وصولاً إلى نموذج تصحيح الخطأ، كما يلي:

(56) حيث أن: CI: الحرية المدنية، Pr: الحقوق السياسية.

$$\Delta St^{z} = -0.13\,[-1.16] + 1.27\,[2.28]\,\Delta Pov^{r} + 1.42\,[2.24]\,\Delta Pov^{r}_{t-1} + 2.88\,[6.49]\,\Delta Pov^{r}_{t-2} - 0.05\,[-2.78]\,\Delta UE - 0.04\,[-1.96]\,\Delta UE_{t-1} - 0.06\,[-0.6]\,\Delta SJ^{r} - 0.498\,[-5.07]\,ECM_{t-1} + 0.03\,[0.91]\,Expmegdp + 0.00\,[0.26]\,Exwe + 0.11\,[2.05]\,Dummy - 0.68\,[-4.48]\,D\,1986 \quad (17)^{57}$$

$\sigma=0.12$ RSS=0.31 $R^2=0.86$ F=12.39[0.00] $R^2_{adj}=0.79$

$F_{ar}(2,20)=1.89[0.18]$ $F_{arch}(1,32)=0.14[0.71]$ $x^2_{nor}(2)=0.28[0.87]$
$F_{hetero}(19,13)=1.54[0.22]$ $F_{reset}(2,20)=1.11[0.35]$

$$\Delta Sov^{r1} = 0.0007\,[0.18] + 0.22\,[1.05]\,\Delta Sov^{r1}_{t-1} + 0.77\,[2.79]\,\Delta Sov^{r1}_{t-2} + 0.15\,[5.80]\,\Delta Pov^{z} - 0.02\,[-1.69]\,\Delta UE + 0.01\,[1.60]\,\Delta UE_{t-1} + 0.01\,[2.02]\,\Delta UE_{t-2} + 0.03\,[4.34]\,\Delta UE_{t-3} + 0.01\,[0.71]\,\Delta SJ^{z} - 0.03\,[-1.42]\,\Delta SJ^{z}_{t-1} - 0.01\,[-0.71]\,\Delta SJ^{z}_{t-2} - 0.02\,[-2.09]\,\Delta SJ^{z}_{t-3} - 0.01\,[-0.69]\,\Delta Cl + 0.01\,[0.67]\,\Delta Pr + 0.00\,[3.20]\,\Delta Exwe - 0.50\,[-1.65]\,ECM_{t-1} - 0.20\,[-4.97]\,D\,2013 + 0.06\,[2.96]\,D\,1999 + 0.04\,[1.74]\,D\,2012 \quad (18)$$

$\sigma=0.02$ RSS=0.002 $R^2=0.97$ F=19.16[0.00] $R^2_{adj}=0.92$

$F_{ar}(1,8)=3.18[0.11]$ $F_{arch}(1,26)=1.27[0.26]$ $x^2_{nor}(2)=0.13[0.94]$
$F_{hetero}(18,10)=1.02[0.59]$ $F_{reset}(2,7)=3.54[0.09]$

$$\Delta Ind^{r1} = 0.005\,[0.95] + 0.63\,[4.47]\,\Delta Ind^{r1}_{t-1} + 0.09\,[0.67]\,\Delta Pov^{r} + 0.37\,[2.58]\,\Delta Pov^{r}_{t-1} - 0.35\,[-3.02]\,\Delta Pov^{r}_{t-2} - 0.01\,[-2.02]\,\Delta UE + 0.02\,[2.72]\,\Delta UE_{t-1} + 0.01\,[1.66]\,\Delta UE_{t-2} - 0.04\,[-1.29]\,\Delta SJ^{r} - 0.07\,[-2.28]\,\Delta SJ^{r}_{t-1} - 0.04\,[-1.24]\,\Delta SJ^{r}_{t-2} - 0.12\,[-3.38]\,\Delta SJ^{r}_{t-3} - 0.43\,[-4.78]\,ECM_{t-1} - 0.17\,[-3.71]\,D\,1991 \quad (19)$$

$\sigma=0.034$ RSS=0.026 $R^2=0.800$ F=6.799[0.000] $R^2_{adj}=0.682$

$F_{ar}(2,20)=3.44[0.05]$ $F_{arch}(1,34)=0.27[0.61]$ $x^2_{nor}(2)=0.62[0.74]$
$F_{hetero}(24,10)=0.84[0.65]$ $F_{reset}(2,20)=0.90[0.42]$

(57) حيث أن: Expmegdp: الإنفاق العسكري، (GDP%)، Exwe: واردات الأسلحة، Dummy: متغير صوري يعبر عن حالة الحرية؛ حيث يأخذ قمية (1) في حالة الحرية، وقيمة (0) في حالة غياب الحرية.

$$\Delta St^{z} = 1.54\,[1.65] + 0.58\,[1.74]\ \Delta HS^{r} - 0.06\,[-0.79]\ Cl - 0.21\,[-1.26]\ Pr - 0.24\,[-1.33]\ Dummy + 0.00\,[0.77]\ Exwe - 0.43\,[-3.07]\ ECM_{t-1} - 0.74\,[-4.53]\ D\,1986 - 0.64\,[-3.98]\ D\,1981 + 0.497\,[3.06]\ D\,2015 + 0.48\,[2.86]\ D\,1990 - 0.66\,[-3.23]\ D\,1984 - 0.32\,[-2.01]\ D\,1989 \quad (20)$$

σ=0.14 RSS=0.45 R^2=0.83 F=10.05[0.00] R^2_{adj}=0.75

$F_{ar}(2,21)$=1.50[0.25] $F_{arch}(1,34)$=0.90[0.35] $x^2_{nor}(2)$=0.72[0.697]
$F_{hetero}(9,19)$=0.41[0.92] $F_{reset}(2,21)$=2.71[0.08]

$$\Delta Sov^{z} = -0.01\,[-0.55] - 0.68\,[-2.16]\ \Delta HS^{r} - 0.12\,[-0.35]\ \Delta HS^{r}{}_{t-1} - 0.11\,[-1.83]\ ECM_{t-1} - 1.27\,[-9.33]\ D\,2013 + 1.197\,[7.57]\ D\,2014 + 0.72\,[4.75]\ D\,2008 + 0.54\,[3.85]\ D\,1981 - 0.63\,[-4.18]\ D1980 - 0.34\,[-2.42]\ D\,1986 \quad (21)$$

σ=0.13 RSS=0.45 R^2=0.92 F=35.17[0.00] R^2_{adj}=0.897

$F_{ar}(2,24)$=0.06[0.94] $F_{arch}(1,34)$=0.004[0.95] $x^2_{nor}(2)$=1.53[0.47]
$F_{hetero}(6,23)$=1.56[0.20] $F_{reset}(2,24)$=0.570[0.57]

$$\Delta Ind^{r1} = 0.004\,[0.51] + 0.28\,[1.72]\ \Delta Ind^{r1}{}_{t-1} + 0.03\,[0.15]\ \Delta Ind^{r1}{}_{t-2} + 0.09\,[0.56]\ \Delta Ind^{r1}{}_{t-3} + 0.16\,[1.35]\,\Delta HS^{r} - 0.15\,[-1.20]\ \Delta HS^{r}{}_{t-1} + 0.09\,[0.78]\ \Delta HS^{r}{}_{t-2} - 0.003\,[-0.14]\,\Delta Cl + 0.02\,[0.77]\ \Delta Pr - 0.29\,[-2.40]\ ECM_{t-1} - 0.21\,[-3.20]\ D\,1991 + 0.08\,[1.52]\ D\,1986 \quad (22)$$

σ=0.05 RSS=0.05 R^2=0.59 F=3.21[0.00] R^2_{adj}=0.41

$F_{ar}(2,22)$=2.17[0.14] $F_{arch}(1,34)$=0.190[0.66] $x^2_{nor}(2)$=2.47[0.29]
$F_{hetero}(18,15)$=1.490[0.22] $F_{reset}(2,22)$=2.461[0.11]

$$\Delta ES^{z1} = -0.06\,[-0.77] - 0.79\,[-2.37]\ \Delta Pov^{r} + 0.08\,[0.27]\ \Delta Pov^{r}{}_{t-1} + 0.77\,[3.69]\ \Delta Pov^{r}{}_{t-2} - 0.006\,[-0.64]\ \Delta UE + 0.06\,[1.0]\ \Delta SJ^{r} - 0.11\,[-1.94]\ \Delta SJ^{r}{}_{t-1} - 0.498\,[-3.27]\ ECM_{t-1} + 0.02\,[1.51]\ Cl - 0.00\,[-1.96]\ Exwe - 0.39\,[-5.35]\ D\,2013 - 0.36\,[-5.23]\ D\,1991 + 0.59\,[6.23]\ D\,2015 - 0.11\,[-1.51]\ D\,2009 - 0.15\,[-2.31]\ D\,2000 \quad (23)$$

σ=0.06 RSS=0.06 R^2=0.93 F=17.9[0.00] R^2_{adj}=0.88

$F_{ar}(2,17)$=0.25[0.78] $F_{arch}(1,32)$=1.21[0.28] $x^2_{nor}(2)$=0.23[0.89]
$F_{hetero}(18,10)$=0.90[0.59] $F_{reset}(2,17)$=0.89[0.43]

$$\begin{aligned}\Delta ES^{z1} &= -0.08\,[-0.75] - 0.17\,[-1.95]\ \Delta ES^{z1}{}_{t-1} \\ &+ 0.296\,[1.85]\ \Delta HS^{r} + 0.002\,[0.02]\ \Delta HS^{r}{}_{t-1} \\ &- 0.46\,[-4.01]\ ECM_{t-1} - 0.26\ [-5.79]\ D\ 91\&92 \\ &- 0.49\,[-8.01]\ D\ 2013 + 0.57\,[8.01]\ D\ 2015 \\ &- 0.14\,[-2.3]\ D\ 1995 - 0.15\,[-2.51]\ D\ 1986 \\ &- 0.19\,[-2.36]\ D\ 1980 + 0.02\,[0.998]\ pr \\ &\sigma=0.06\ \ RSS=0.08\ \ R^2=0.92\ \ F=28.45[0.00]\ \ R^2_{adj}=0.86\end{aligned} \tag{24}$$

$$F_{ar}(2,22)=0.07[0.93] \quad F_{arch}(1,34)=0.00[0.96]\ \ x^2_{nor}(2)=1.82[0.40]$$
$$F_{hetero}(11,19)=0.40[0.96]\ \ F_{reset}(2,22)=1.37[0.27]$$

ونلاحظ أن الاختبارات التشخيصية للنماذج توضح عدم وجود مشاكل قياسية متمثلة في Heteroscedasticity، Autocorrelation كما أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً، ولا تعاني للنماذج من مشاكل توصيفيه. وبتحليل مدى جودة النماذج The Goodness of Fit and Residual test Graphs والمُوَضحَة في الأشكال رقم(1) (الملحق)، نجد أن البواقي (المقاسة بالانحراف المعياري) Scaled كلها صغيرة ولا يوجد قيم متطرفة، وأن النماذج لا تعاني من ارتباط ذاتي من خلال دالة الارتباط الذاتي، ودالة الارتباط الذاتي الجزئية، ومدى إتباع البواقي للتوزيع الطبيعي. وبعمل التقدير التتابعي Recursive Estimation نجد أن المَعلَّمَات مستقرة باختلاف وقت العينة وذلك في الأشكال رقم(2) (الملحق). وباستخدام Chow test تم التأكد من مدى ثبات النماذج، وذلك في الأشكال رقم(3) (الملحق). وبإجراء اختبار الحدود نجد أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في النماذج، وذلك بالرجوع للجدول رقم(4) (الملحق).

3- 4 تحليل النماذج

-أهمية الأمن الاقتصادي الإنساني، ومهدداته على القومي ومرتكزاته:

1- 86 %، و97 %، و80 %، و93 % من التغير في الاستقرار الاقتصادي، والسيادة الاقتصادية، والاستقلال الاقتصادي، والأمن الاقتصادي القومي ككل على الترتيب يرجع إلى الفقر والبطالة والعدالة الاجتماعية.

2- 83 %، و92 %، و60 %، و92 % من التغير في الاستقرار الاقتصادي، والسيادة الاقتصادية، والاستقلال الاقتصادي، والأمن الاقتصادي القومي ككل على الترتيب يرجع إلى الأمن الاقتصادي الإنساني.

ـ الأوضاع الراهنة للأمن الاقتصادي القومي ومرتكزاته:

1 -عند زيادة الأمن الاقتصادي القومي لا تُتَخَذ إجراءات المحافظة عليه؛ ومن ثم ينخفض في السنة التي تليها، وفي حالة انخفاضه ويتم التدخل لمعالجته فيزداد في السنة التالية.

2 -عند حدوث زيادة مقدارها 100 % في الأمن الاقتصادي الإنساني في الفترة الحالية يؤدي إلي زيادة مقدارها 58 %، و28 %، و30 % في الاستقرار الاقتصادي، والاستقلال الاقتصادي، والأمن الاقتصادي القومي على الترتيب ، وانخفاض مقداره 68 % في السيادة الاقتصادية مما يؤكد على عدم تأثيره على السيادة الاقتصادية.

3-زيادة السيادة الاقتصادية بنسبة 100 % لسنتين سابقتين يؤدي إلي زيادتها في السنة الحالية بنسبة 77 %، وزيادة الاستقلال الاقتصادي بنسبة 100 % في سنة واحدة سابقة تؤدي إلي زيادته للسنة الحالية بنسبة 63 % [58]، 28 % [59].

- سياسات الدولة تجاه تحقيق الأمن الاقتصادي القومي:

1-ضعف سياسات القضاء على الفقر للفترة الحالية ولسنتين سابقتين في التأثير على الاستقرار الاقتصادي، والسيادة الاقتصادية.

2-فعالية سياسات القضاء على الفقر وأثرها على الاستقلال الاقتصادي للمدى الطويل؛ حيث أن انخفاض الفقر بنسبة 100 % لسنتين سابقتين يؤدي إلي زيادة الاستقلال الاقتصادي بنسبة 35 %. وفعاليتها وأثرها على الأمن الاقتصادي القومي للمدى القصير؛ حيث انخفاض الفقر بنسبة 100 % للفترة الحالية تؤدي إلى ارتفاع مقداره 80 % في الأمن الاقتصادي القومي.

3-أهمية القضاء على البطالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ حيث أن انخفاض البطالة للسنة الحالية ولسنة سابقة بمعدل 100 % يؤدي إلي زيادة الاستقرار بمعدل 5 %، 4 % على الترتيب.

4-فعالية سياسات مجابهة البطالة وأثرها على السيادة الاقتصادية، والاستقلال الاقتصادي للمدى القصير؛ حيث انخفاض البطالة بنسبة 100 % للفترة الحالية يؤدي إلى ارتفاع مقداره 2 %، و1 % فيهما على الترتيب.

5-قصور سياسات العدالة الاجتماعية في التأثير الأمن الاقتصادي القومي ومرتكزاته.

---

(58) بالاعتماد على علاقة الاستقلال الاقتصادي بالفقر والبطالة والعدالة الاجتماعية.

(59) بالاعتماد على علاقة الاستقلال الاقتصادي بالأمن الاقتصادي الإنساني.

-إمكانية تحقيق الأمن الاقتصادي القومي ومرتكزاته بالاعتماد على الإنساني ومتغيراته الفرعية:

1-بالتأثير على الفقر والبطالة والعدالة الاجتماعية يمكن تصحيح الاختلال في الاستقرار الاقتصادي، والسيادة الاقتصادية، والاستقلال الاقتصادي، والأمن الاقتصادي القومي بنسب 50 %، و50 %، و34 %، و50 % لهذا العام على الترتيب.

2-بالتأثير على الأمن الاقتصادي الإنساني يمكن تصحيح الاختلال في الاستقرار الاقتصادي، والسيادة الاقتصادية، والاستقلال الاقتصادي، والأمن الاقتصادي القومي بنسب 43 %، و11 %، و30 %، 46 % لهذا العام على الترتيب.

4- النتائج

توصل البحث إلى:

1.أهمية الأمن الاقتصادي القومي لتحقيق الأمن القومي بجميع أبعاده؛ حيث أن تهديد الأمن الاقتصادي للدولة يهدد القوة العسكرية للدولة، وأصبحت القوة السياسية مرهونة بالقوة الاقتصادية.

2.أن الاستقرار الاقتصادي، والسيادة الاقتصادية، والاستقلال الاقتصادي أهم مرتكزات الأمن الاقتصادي القومي.

3.أهمية الأمن الاقتصادي الإنساني لتحقيق الأمن القومي، حيث أن تهديد أمن الإنسان يهدد الأمن العالمي، وعندما تتحقق التنمية البشرية تصبح الموارد البشرية ثروة تسهم في تحقيق الأمن الاقتصادي القومي.

4.اعتبر البحث أن الفقر، والبطالة، وغياب العدالة الاجتماعية أهم مهددات الأمن الاقتصادي الإنساني التي تهدد مرتكزات الأمن الاقتصادي القومي.

5.تم التأكيد على صحة فرضية البحث، والمتمثلة في الأثر المعنوي للأمن الاقتصادي الإنساني ومهدداته على الأمن القومي ومرتكزاته، وذلك استدلًا بقيم R^2 التي تراوحت بين 60 % و97 %.

6.بتحليل النماذج تم التوصل إلى أن الدولة لا تحاول إتباع سياسات المحافظة على الأمن الاقتصادي القومي إلا عند انخفاضهK وأيضاً تُعانى من ضعف سياسات القضاء على الفقر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيادة الاقتصادية، والتي أثبتت فعاليتها في المدى الطويل لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، وفي المدى القصير لتحقيق الأمن الاقتصادي القومي. فضلًا عن فعالية سياسات القضاء على البطالة في تحقيق مرتكزات الأمن الاقتصادي القومي، وقصور سياسات تحقيق العدالة الاجتماعية في التأثير على الأمن الاقتصادي القومي ومرتكزاته.

7.وفقاً لمعدل سرعة التعديل ستكون أقل فترة لتصحيح الاختلالات سنتان وأقصى فترة 9 سنوات.

5- التوصيات

في ضوء النتائج، تتمثل التوصية الأساسية في ضرورة الأخذ في الاعتبار أهمية الأمن الاقتصادي الإنساني لتحقيق الأمن الاقتصادي القومي، وتتخللها عدة توصيات فرعية، وهي:

1 - إعطاء الأولوية للقضاء على البطالة لدورها في تحقيق الأمن الاقتصادي القومي ومرتكزاته، يليها الفقر ثم العدالة الاجتماعية.

2 - يمكن تحقيق الأمن الاقتصادي القومي خلال 6 سنوات بالاعتماد على الأمن الاقتصادي الإنساني.

المراجع:

أولًا المراجع العربية:

الأخرس، محمد صفوح. (1991). الأبعاد الإجرائية والنظرية لأثر التقنية على المجتمع العربي. في: محمد صفوح الأخرس (محرر)، أثر التقنية على المجتمع العربي، ص.ص. 186 – 234، الرياض: دار المركز العربي للدراسات والنشر.

الأسطل، محمد مازن. (2014). العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (1996 – 2012). (ماجيستير) ، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

الأمم المتحدة، (2014). قاعدة بيانات الأمم المتحدة الخاصة بالتنمية البشرية. [أون لاين]، مُتاح على: www.undp.org .[Accessed 2014] .

البشري، محمد الأمين. (2000). الأمن العربي - المقومات والمعوقات (الطبعة الأولى). الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الجراح، محمد بن عبد الله. (2011). مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود). مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 27(1)، ص ص. 133 – 153.

السيد، زينب توفيق. (2015) عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: الحالة المصرية نموذجاً. مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد (6-970)، ص ص. 8 - 35.

الشريف، حسن. (1991). التقنية «التكنولوجيا» والتكامل العربي. في: محمد صفوح الأخرس، وأخرون (محررون)، أثر التقنية على المجتمع العربي (ص.ص. 99 – 172). الرياض: دار المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

الشقحاء، فهد محمد. (2004). الأمن الوطني: تصور شامل (الطبعة الأولى). الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الشوربجي، مجدي. (2007). العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان. الجزائر، الملتقى العلمي الدولي «المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمته في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية»، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف.

العيسوي، إبراهيم، (2013). الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي: حالة مصر. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، عدد خاص، اقتصاديات الربيع العربي، المعهد العربي للتخطيط، 15 (1)، ص ص. 193 – 257.

الغمري، عاطف. (2012). أولوية الأمن القومي الاقتصادي. [أونلاين] مُتاح على:

www.digital.ahram.org.eg. [Accessed 18-7-2012].

الكواز، أحمد. (2013). السياسات الاقتصادية التقليدية والاستقرار الاجتماعي. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، عدد خاص، اقتصاديات الربيع العربي، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 15(1)، ص ص. 11-81.

المصبح، عماد الدين أحمد. (2008). العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية –دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك. جمهورية مصر العربية، المؤتمر الدولي بعنوان «أزمة البطالة في الدول العربية»، المعهد العربي للتخطيط، 17 18– مارس 2008.

أمين، رباب علي جميل. (2010). التبعية الغذائية العربية والأمن القومي العربي – الأسباب والأثار. (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2009). تقرير التنمية الإنسانية العربية تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية 2009. بيروت: شركة كركي للنشر.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2016). تقرير التنمية البشرية 2016 – تنمية للجميع. كندا: We-Martin Group.

سعود، عبد الرحمن سعد عبد الرحمن. (1993). مشكلة الفقر وسبل علاجها في ضوء الإسلام. في: محمد على حيدر (محرر)، مختصر الدراسات الأمنية (ص.ص. 321 – 338). الرياض: دار المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب للنشر.

سن، أمرتيا. (2004). التنمية حرية - مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر. عالم المعرفة (330)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب.

عبد العليم، طه. (2012). رؤية استراتيجية للأمن الاقتصادي المصري. كراسات استراتيجية -مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 235، مؤسسة الأهرام.

عبد القادر، محمد عبد القادر. (2004). الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. الإسكندرية: الدار الجامعية.

فراج، جهاد عادل أحمد. (2017). استخدام النماذج القياسية في اقتراح استراتيجية للأمن الاقتصادي المصري. (رسالة ماجستير)، كلية تجارة، جامعة عين شمس.

كريم، بودخدخ. (2010). أثر سياسات الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001 – 2009. تخصص نقود ومالية، قسم علوم التيسير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة دالي إبراهيم - الجزائر.

مسلم، طلعت أحمد. (1992). حرب الخليج والأمن القومي(الطبعة الأولى). قبرص: دار الملتقى للنشر.

مصطفي، لؤى صادق الحاج،(2005). القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الفلسطينية وآفاق تطورها. (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

وديع، محمد عدنان. (2003). القدرة التنافسية وقياسها. سلسلة جسر التنمية (العدد24)، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

يوسفات، علي. (2011). البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية). الجزائر، الملتقى الدولي حول: « استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة»، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير جامعة المسيلة.

ثانيًا المراجع الأجنبية:

Ahmed, E. M. & Krishnasamy, G.(2012). Telecommunication Investment and Economic Growth in Asian. New Zealand Economic Papers, 3(46), pp. 315-332.

Gujarati, D. N.(2004). Basic Econometrics (4thed.). s.l.:The McGraw–Hill Companies.

Omoniyi, L. G. & Olawale, A. N.(2015). An Application of ARDL Bounds Testing Procedure to the Estimation of Level Relationship between Exchange Rate, Crude Oil Price and Inflation Rate in Nigeria. International Journal of Statistics and Application**,** 5(3). pp. 81-90.

Pesaran, M. H. & Shin, Y.(1999). An Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach To Cointegration Analysis. In: S. Strom(Ed.) Econometrics and Economic Theory in the 20th Century**:** The Ragnar Frisch Centennial Symposium(chapter 11). Cambridge:Cambridg University Press.

United Nations(2015). United Nations Development Program **(**UNDP**)**. [Online] Available at: www.undp.org [Accessed -1-4-2015].

WorldBank(2017).WorldDevelopmentIndicators.[Online]Availableat: http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=2&series=NY.GDP.MKTP.KD.ZG&country [Accessed 23 -7- 2017].

الجداول

الجدول رقم (1): المتغيرات

الاختصار	التعريف	المصدر
ES	المؤشر المركب للأمن الاقتصادي القومي	إعداد الباحثين بالاعتماد على: الاستقرار الاقتصادي، والسيادة الاقتصادية، والاستقلال الاقتصادي.
St	المؤشر المركب للاستقرار الاقتصادي	إعداد الباحثين بالاعتماد على: نمو GDP، وتكوين رأس المال، والادخار، والتضخم، وسعر الصرف، وميزان المدفوعات، وسعر الفائدة على الإقراض، والاستثمار. المصدر: البنك الدولي، والانكتاد، وزارة التخطيط.
Sov	المؤشر المركب للسيادة الاقتصادية	إعداد الباحثين بالاعتماد على كل من: القيمة المضافة، والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، وصادرات التكنولوجيا المتقدمة، والميزان التجاري السلعي، ومؤشر الانفتاح الاقتصادي. المصدر: البنك الدولي، والانكتاد، ومنظمة التجارة العالمية.
Ind	المؤشر المركب للاستقلال الاقتصادي	إعداد الباحثين بالاعتماد على: واردات وصادرات الوقود، واردات المواد الخام الزراعية، ونصيب قناة السويس والسياحة من GDP، صافي المساعدات الإنمائية والمعونات المُتلَقاة، وتحويلات العاملين في الخارج، والدين الخارجي. المصدر: البنك الدولي، ووزارة التخطيط، وبوابة معلومات مصر.
HS	المؤشر المركب للأمن الاقتصادي الإنساني	إعداد الباحثين بالاعتماد على مؤشرات كل من: الفقر، والبطالة، والعدالة الاجتماعية.
Pov	المؤشر المركب للفقر	إعداد الباحثين بالاعتماد على: النفقات النهائية للأسر المعيشية، ومقارنة نصيب الفرد من النفقات النهائية للأسر المعيشية بنصيبه من الدخل القومي، ومقارنة متوسط معدل النمو لنصيب الفرد من GDP بمتوسط التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، ونصيب الخدمات التعليمية، ونصيب الخدمات الصحية (% الاستثمارات)، والالتحاق بالمرحلة الابتدائية، ومعدل وفيات الأطفال الرُضَّع. المصدر: البنك الدولي، ووزارة التخطيط.
UE	البطالة	المصدر: البنك الدولي.
SJ	المؤشر المركب للعدالة الاجتماعية	إعداد الباحثين بالاعتماد على: التأمينات الاجتماعية (% GDP)، ومعامل جيني. المصدر: البنك الدولي، ووزارة التخطيط، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ودراسة: السيدة زينب توفيق (2015).

الجدول رقم (2): نتائج اختبارات جذر الوحدة

المتغير	ADF						PP					
	المستوى			الفرق الأول			المستوى			الفرق الأول		
ES^{z1}	-1.553	0	-	-5.076*	1	-	-1.508	1	-	-5.316*	7	-
HS^{r}	-1.551	0	c	-7.517*	0	-	-1.380	11	c	-7.698*	10	-
St^{z}	-1.540	2	-	-3.682*	2	-	-1.571	2	-	-7.549*	2	-
Sov^{r1}	-2.362	0	c	-5.279*	1	-	-2.171	2	c	-7.311*	2	-
Sov^{r}	-2.271	0	c	-9.410*	0	-	-2.028	2	c	-9.519*	1	-
Ind^{r1}	-2.193	1	c	-4.678*	1	-	-1.870	2	c	-4.366*	4	-
Pov^{r}	-1.650	0	c	-9.731*	0	-	-1.650	0	c	-9.257*	3	-
Pov^{z}	-1.470	0	-	-10.65*	0	-	-1.244	1	-	-10.34*	3	-
UE	-1.946	5	c	-4.364*	5	c	-2.574	4	c	-4.743*	4	c
SJ^{r}	-2.430	0	c	-7.088*	0	-	-2.357	2	c	-8.747*	15	-
SJ^{z}	-1.332	3	-	-3.847*	3	-	×-2.735	1	-			

ملاحظة : (*)، (**)، (***) تعبر عن مستوى المعنوية 1 %، 5 %، 10 % على الترتيب، الأرقام بجانب قيم t المحسوبة تعبر عن الفجوات، (-)، (c)، تعبران عما كان الصفر يتوسط السلسلة أم لا على الترتيب.

يعبر الرمز (r) بجانب المتغير أن المتغير تم تكوينه باستخدام طريقة إعادة القياس، والرمز (z) بجانب المتغير يعبر عن أن المتغير تم تكوينه باستخدام الطريقة المعيارية.

وجود رقم (1) بجانب الأمن الاقتصادي القومي (ES) يعني أنه تم تكوينه بالاعتماد على السيادة الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي المعدلين، وبجانب السيادة الاقتصادية(Sov) يعني أنها بدون صادرات التكنولوجيا المتقدمة، وبجانب الاستقلال الاقتصادي (Ind) يعني أنه بدون نصيب السياحة من GDP.

الجدول رقم(3): نتائج اختبارات جذر الوحدة للبواقي

المتغير	ADF		PP		
	المستوى				
ε_1	2.4**	1	-3.49*	1	-
ε_2	-2.23*	2	-4.57*	2	-
ε_3	-3.04*	1	-2.68*	1	-
ε_4	-3.09*	3	-3.69*	1	-
ε_5	-2.45**	1	-3.36*	1	-
ε_6	-2.12**	2	2.28-**	0	-
ε_7	-2.82*	1	-3.61*	2	-
ε_8	-1.97**	3	-3.66*	0	-

ملاحظة: نفس ملاحظات الجدول السابق.

الجدول رقم(4): نتائج اختبارات الحدود

رقم النموذج	F-statistic	I(0) bound	I(1) bound	مستوى المعنوية
1	3.78	2.72	3.77	10%
2	4.13	2.27	3.77	10%
3	4.13	2.72	3.77	10%
4	5.04	4.04	4.78	10%
5	5.19	4.04	4.78	10%
6	6.39	4.94	5.73	5%
7	3.77	2.72	3.77	10%
8	5.75	4.94	5.73	5%

الأشكال

الشكل رقم(1): **Goodness of Fit and Residual Graphical Test**

Model 17

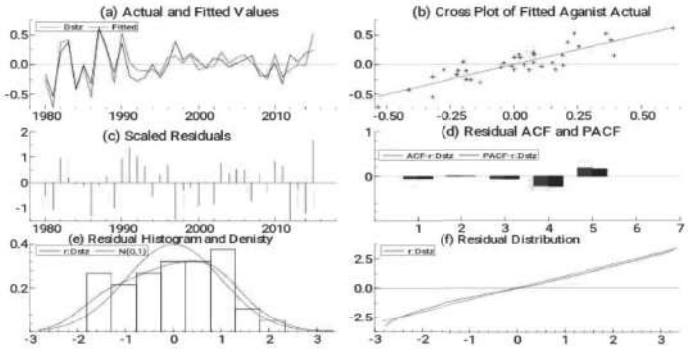

Model 18

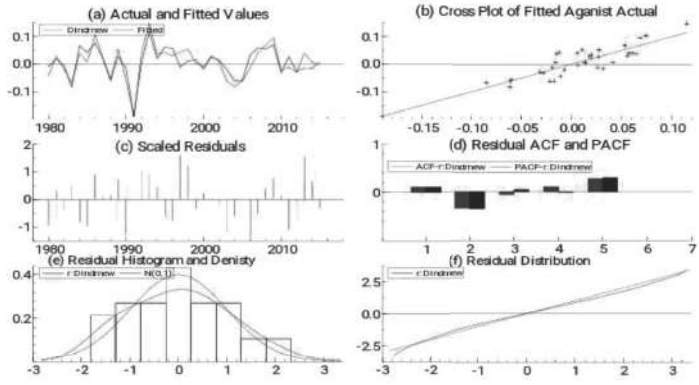

Model 19

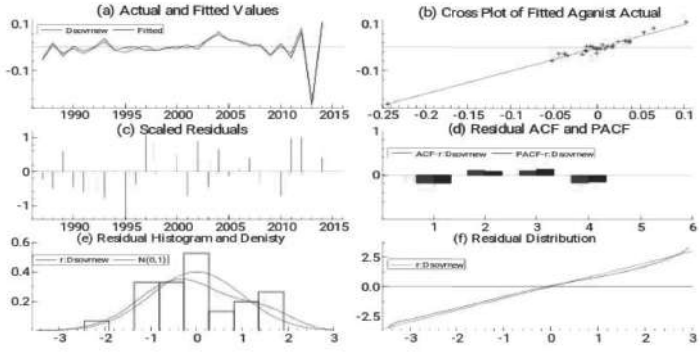

Model 20

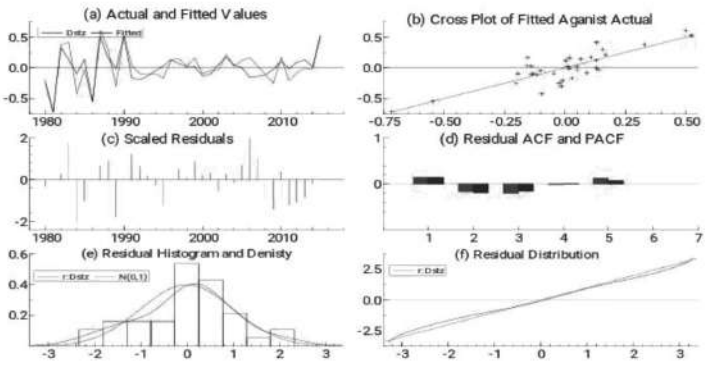

Model 21

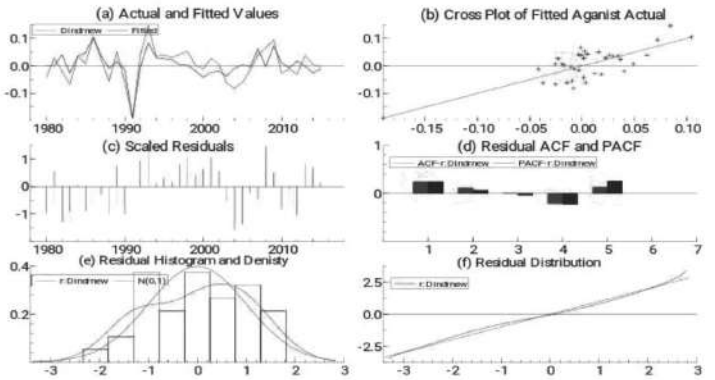

Model 22

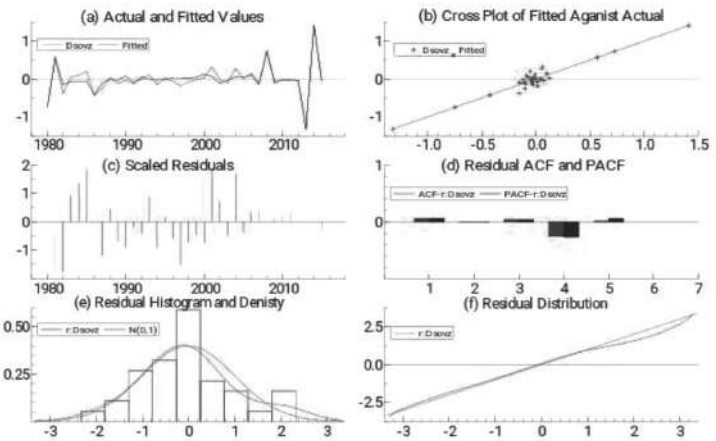

Model 23

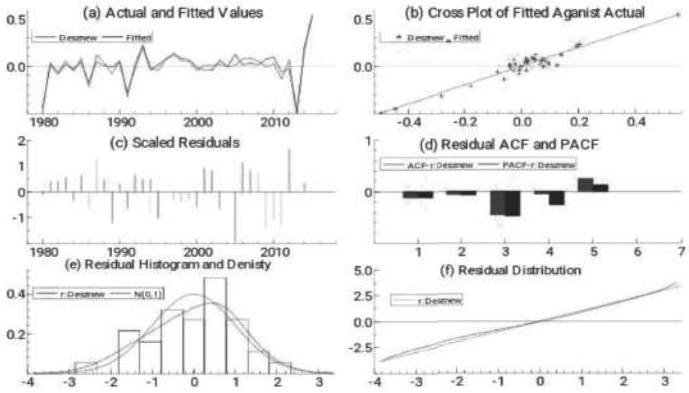

Model 24

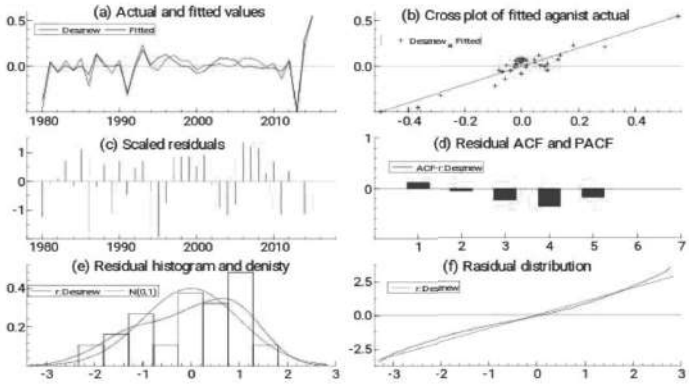

الشكل رقم(2): Recursive Estimates of Coefficients±2SE

Model 17

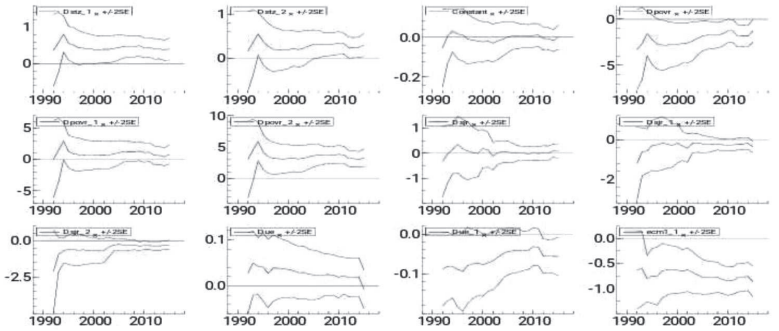

Model 18

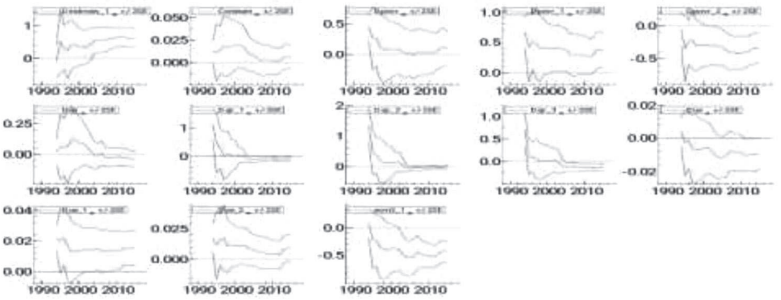

Model 19

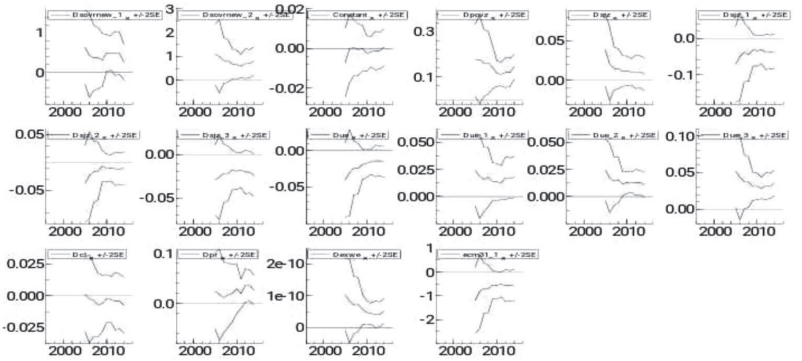

Model 20

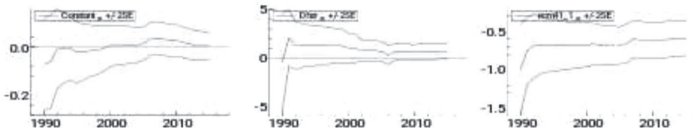

Model 21

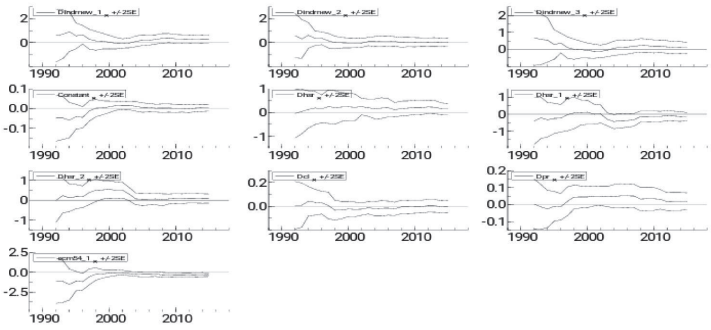

Model 22

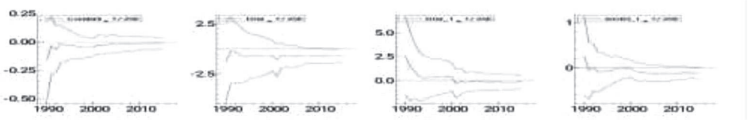

Model 23

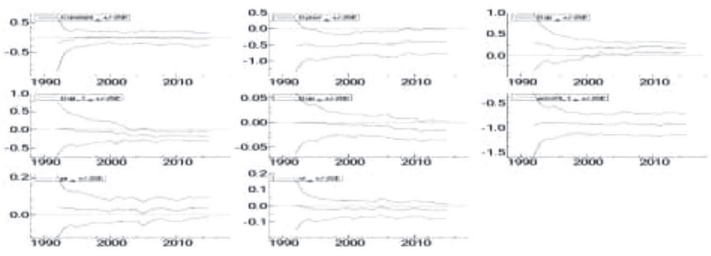

Model 24

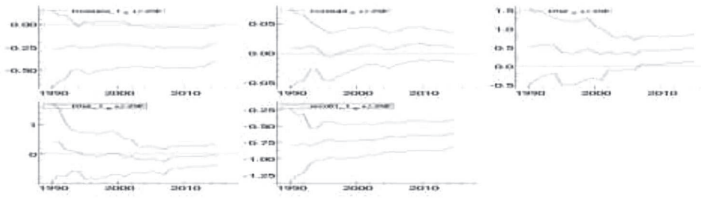

الشكل رقم(3): **Recursive Stability Tests**

(1%)- Model 17

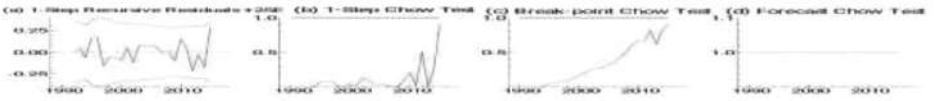

(5%)– Model 18

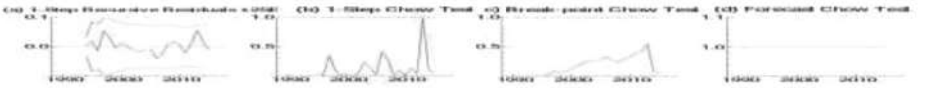

(1%)- Model 19

(5%)– Model 20

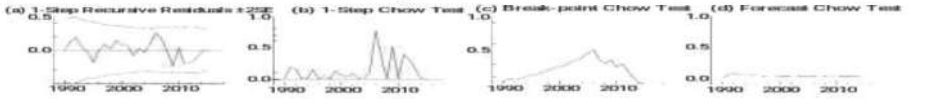

(1%)– Model 21

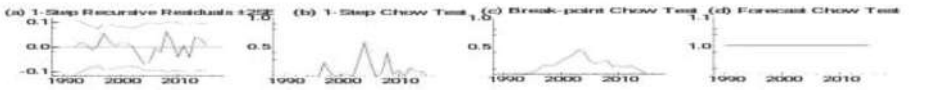

(5%)- Model 22

(5%)- Model 23

(5%)– Model 24